



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

مسارات العلاقات السياسية بين السعودية وسورية بعد عام 1970



أبحاث سياسية

الكاتب: سعد الله الشريف



مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

سعد الله الشريف:

كاتب سوري.



مسارات العلاقات السياسية بين السعودية وسورية بعد عام 1970

أيار/ مايو 2023



المحتويات

5	ملخص تنفيذي
7	مقدمة
8	أولاً: السياسة الخارجية السورية في ثلاث مراحل متميزة
10	ثانياً: العلاقات السعودية السورية في ذروة ازدهارها في المدة 1970-2000
14	ثالثاً: العلاقات السياسية السورية السعودية في المدة الزمنية 2000-2010
18	رابعاً: العلاقات السورية السعودية بعد عام 2011
23	خامساً: ارتدادات السياسة الخارجية السورية على العلاقة السورية السعودية
25	خاتمة

ملخص تنفيذي

العربي الإسرائيلي، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، بين التوافق والافتراق، كما تأرجحت المواقف حيال الصراع في لبنان، بين التوافق وتأييد الدور السوري وتدخله العسكري في لبنان خلال عهد الأسد الأب، إلى الافتراق إلى حد الصدام غير المباشر في عهد الأسد الابن. وتوافقت المواقف تجاه حرب تحرير الكويت 1991. وقد شهد عقد التسعينيات تعاونًا ثلاثيًا فاعلاً، ضمّ سورية ومصر إلى جانب السعودية، استطاع التأثير وضبط الإيقاع في عمل النظام العربي والتوترات المتنقلة فيه بقدر الإمكان، ذلك أن النظام العربي كان قد بدأ مسيرة تراجعته بعد حرب الخليج الثانية.

وبمقدار ما كانت تتقدّم العلاقات السورية الإيرانية في عهد الأسد الابن، أخذت العلاقات السورية السعودية تعاني تخلصاً وبروداً؛ حيث إن النظام في هذه المرحلة حسم أموره، وراحت علاقاته بإيران تأخذ شكل تحالف يتعمق يوماً بعد يوم، على حساب العلاقات السورية العربية عمومًا، والسعودية على وجه الخصوص. وبدأت طهران تعزز نفوذها داخل مؤسسات النظام، الأمر الذي لم يسمح به حافظ أسد.

شكّل التباين في الموقفين، من الغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس 2003، أحد نقاط الافتراق، ففي حين أيدت السعودية الغزو وقدمت له التسهيلات وانطلق من أراضيها، عارضت سورية ذلك الغزو، بذريعة خوفها من استهدافها كهدف أميركي تالٍ بعد العراق، ودعمت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأميركي، وكان ذلك بتنسيق غير معلن مع إيران، من أجل إقلاق راحة الأميركيين في العراق ودفعهم إلى الخروج، كي يبقى العراق تحت الوصاية

كانت العلاقات السياسية التي ربطت سورية بالمملكة العربية السعودية هي الأبرز في علاقات سورية الخارجية مع الدول العربية، نظرًا إلى أهمية المملكة ودورها في المنطقة والعالم، وإلى كمية المساعدات المالية التي قدمتها المملكة للنظام السوري على مدى عقود، عدا الخدمات السياسية التي حمته في المنعطفات الخطرة التي واجهته.

منذ الاستقلال حتى 1970، كان التشابك بالعلاقات السياسية بين سورية والسعودية محدودًا، ربما بسبب أولويات السياسة الخارجية السعودية، حيث انحازت السعودية إلى مصر طوال زمن التنافس المصري العراقي، بحكم عدائها مع الهاشميين. وشهدت المدة 1970-1973 ذروة عالية في نشاط الدبلوماسية السعودية، وتبعًا لذلك فقد نشأت بين الدولتين علاقة تضامنية، يجري فيها تبادل مصالح حيوية وخاصة، فالسعودية بحكم ثقلها الخارجي، وعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة، أخذت على عاتقها حماية ظهر النظام السوري من الاستهدافات الخطرة عند كل أزمة وقع فيها، أو كلما أُحْكِمَ حوله طوق الحصار، في حين كُلفت دمشق بضبط التنظيمات المتطرفة التي كان متوقعًا أن تستهدف المصالح السعودية ونظامها.

كانت جهات التعاون والاحتكاك متعددة بين السياسة السعودية والسياسة السورية، فبعد عقد من العلاقات الجيدة والتعاون خلال سبعينيات القرن العشرين، افتقرت المواقف بين السياستين تجاه حرب الخليج الأولى؛ فبينما وقفت السعودية وبلدان مجلس التعاون والبلدان العربية عمومًا إلى جانب العراق، وقف حافظ أسد إلى جانب إيران، وتأرجحت المواقف التي تخصّ الصراع

سورية، وفي التحالف الدولي لمحاربة (داعش) الذي قاده الولايات المتحدة الأميركية.

وعلى الرغم من تراجع موقف السعودية الداعم للمعارضة السورية، فقد بقي موقفها السياسي من النظام ثابتاً طوال السنوات الماضية، غير أنها في الآونة الأخيرة سارت في طريق التقارب مع النظام، في محاولة لخلق دور عربي في سورية وإبعادها عن حوض إيران، وأعدت علاقاتها الدبلوماسية مع النظام، وأفسحت المجال لعودة سورية إلى جامعة الدول العربية، في مسعى سُمّي «خطوة مقابل خطوة»، ويتوقع كثير من المراقبين فشل محاولتها وفشل المساعي العربية في إبعاد النظام في دمشق عن الحوض الإيراني.

الملاحظة الرئيسة التي يمكن استنتاجها، من مراقبة مسار العلاقات السعودية السورية، أن هذه العلاقات قد تباينت وسارت صعوداً وهبوطاً، ولكنها أخذت بالتراجع، بمقدار ما أخذت علاقات سورية مع إيران بالتقدم.

الإيرانية الصرفة. وقد كانت التشكيلات المقاومة لأميركا تشكيلات سنّية بطبيعتها، وكان بعضها جهادياً متطرفاً، كالقاعدة، أو قريباً منها. وأفتى السيستاني بعدم جواز مقاومة الاحتلال الأميركي، وساهم ذلك عملياً في تسعير الصراع السنّي الشيعي في المنطقة، سواء كان ذلك مقصوداً لذاته، أم كان أحد تداعيات المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة.

شكّلت عملية اغتيال الحريري في شباط/فبراير 2005، وخروج القوات السورية من لبنان، أكبر المنعطفات التي راحت العلاقات بين البلدين تتدهور بعدها؛ إذ أدى اغتيال الحريري (الذي رأت فيه السعودية يداً سورية) إلى تدهور وشبه قطيعة في العلاقات السعودية السورية، ودعمت السعودية الجهد الدولي للتحقيق في مقتله، وقد كان للمملكة دور فاعل في إخراج الصيغة التي حكمت عمل المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري وتحديدها. ثم كان الخلاف الآخر من خلال الموقف من عدوان إسرائيل على لبنان في حزيران/يونيو 2006، فبينما رأت السعودية أن حزب الله هو السبب في دفع إسرائيل إلى العدوان، كان الأسد يتغنى ببطولات حزب الله اللبناني.

بعد انطلاق الاحتجاجات في سورية، مضى النظام بحلّه الأمني، واستقدم -منذ الأشهر الأولى- الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الشيعية التي تتبعه، لمواجهة الثورة السورية، وقد سعت السعودية إلى إقناع النظام بسلوك طريق الإصلاح، ووقف الحل الأمني العسكري في مواجهة الثورة، لكنّ جهدها لم يلق نجاحاً. وحين طفح الكيل، كانت كلمة الملك عبد الله، بتاريخ الثامن من آب/أغسطس 2011، حازمة وعالية النبرة، تعبيراً عن أن السعودية قد اصطفت إلى جانب المعارضة، وبعد رفض النظام مبادرات الجامعة العربية، قدّمت السعودية للفصائل المعارضة الدعم المالي والعسكري والسياسي، وشاركت في غرفة الموك والمجموعة المصغرة حول

مقدمة

تنشر وثائقها الحكومية، مهما مضى عليها من زمن، بحكم العقل الأمني الذي يصوغ توجهات النظام وسياساته تجاه الداخل والخارج، وعليه سوف تعتمد الدراسة على ما نُشر من تسريبات أو مقالات أو دراسات، أو مقاطع جرى التطرق إليها في بعض الكتب التي تناولت الشأن السياسي السوري.

اتخذت العلاقات السياسية التي ربطت سورية بالمملكة العربية السعودية، بخاصة بعد عام 1973، نمطاً غلبت عليه حالة التعاون، من دون أن يعني ذلك أنها لم تعان توترات أو بروداً في بعض الأحيان، لكنها كانت الأبرز في علاقات سورية الخارجية مع الدول العربية الأخرى، نظراً إلى أهمية المملكة ودورها في المنطقة والعالم، والمساعدات المالية الهائلة التي قدّمتها للنظام السوري على مدى عقود.

طوال عهد الأسد الأب، ربطت السعودية بسورية مصالح وتفاهمات عميقة، منها ما كان معلناً، ومنها تلك التي اقتضت المصالح إبقائها سرية، وهذا من طبيعة العلاقات بين الدول، ومع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السياسة السعودية وميلها إلى السرية والكتمان والغموض، فقد تنوعت مسارب التعاون بين مد وجزر، وتوافق وتعاون، وخلاف وصدام غير معلن.

تتأتى أهمية الدراسة من أنها تسعى إلى تحليل السمات العامة والعوامل المحددة لواحدة من أهم علاقات سورية بمحيطها العربي، وربما تلخص فلسفة البعث عمومًا، والأسد خصوصًا، وفهمه للعلاقات بين الدول، ومدى تأثيرها بالدور الوظيفي الذي لعبه الأسد في المنطقة، وارتدادات ذلك الدور على الوضع السوري، وكذلك طبيعة السياسة الخارجية السعودية ودورها في تشابكها مع السياسة السورية، لذلك سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في تتبعها العلاقة السورية السعودية، بأطوارها وتقلباتها في المدة الزمنية المحددة بعنوان الدراسة.

تنبع صعوبات الدراسة من كونها تتطرق إلى العلاقات السياسية بين دول، ليس من عاداتها أن

أولاً: السياسة الخارجية السورية في ثلاث مراحل متميزة

أما بعد استيلاء البعث على السلطة، بتاريخ 8 آذار/ مارس 1963، فإنّ محددات السياسة الخارجية، التي خطها النظام البعثي بمراحلتيه 1963-1966 و1966-1970، حصّنت سيطرة البعث بقانون الطوارئ والأحكام العرفية داخلياً، وبخطاب إعلامي متشنج يتلفح بالراديكالية اليسارية والقومية، وحمل القضية الفلسطينية ومعاداة الأنظمة «الرجعية»، وذلك من أجل التفرغ لتوطيد حكمه داخلياً، وتصفية خصومه من القوى السياسية خارج البعث، ثم دارت صراعات داخل البعث، بين الجناحين المدني والعسكري، حسمت في النهاية لمصلحة الجناح العسكري.

لكن بعد أن استولى حافظ الأسد على السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، باتت للسياسة الخارجية السورية طابع خاص وثابت، صمّمه وسهر عليه بكلّيته حافظ الأسد، وبات موسوماً بنهجه تجاه الداخل والعالم الخارجي، ولعل أهم ما ميّز هذا النهج كان البراغماتية المنفتحة على كل شيء، ما دام يخدم ثابته الوحيد، ألا وهو ضمان استمرار قبض حافظ الأسد على السلطة، وتلك البراغماتية كانت تتمتع بمرونة عالية، بالقدر الذي يقتضيه كل موقف، ومما كان يمكن الأسد من تلك المرونة، استناده إلى وضع داخلي مضبوط حدّ الخنق، بوساطة قبضة أمنية شديدة، استندت إلى مؤسسة أمنية واسعة، ومتعددة أشكال الوجود والمهمات، ينظمها ولاء ان متكاملان: ولاء لشخص الأسد وتوجهاته، وولاء للمؤسسة التي يعملون فيها، تضاف إلى ذلك منظمات ضبط إضافية، كحزب

لكل دولة سياسة خارجية، لها محدداتها في كل مرحلة، وقد كان للدولة السورية، منذ الاستقلال حتى الوحدة السورية المصرية، «سياسة خارجية بُنيت على ثلاث ركائز غير متينة، بحكم أن سورية تعاني حالة عدم استقرار سياسي مزمنة»⁽¹⁾، وكان في مقدمة هذه الركائز مقاومة المشروعات الاستعمارية التي كانت تحاول استيعاب سورية ضمنها، كمشروع الهلال الخصيب وحلف بغداد، وبالقدر ذاته مواجهة المتنافسين الإقليميين، وهما العراق ومصر، على كسبها، وثانيتها مقاومة محاولات الجيش التدخل في الحياة السياسية عبر الانقلابات المتكررة، والتأثير في النظام ذي الطابع الليبرالي، إلى حد ما، الذي ورثه السوريون عن فرنسا، وثالثتها المحافظة على النظام الجمهوري البرلماني.

طوال المدة من 1946 حتى 1970، كان التشابك في العلاقات السياسية بين سورية والسعودية محدوداً، ربما بسبب أولويات السياسة الخارجية السعودية، فقد انحازت إلى مصر طوال زمن التنافس المصري العراقي، بحكم عدائهما مع الهاشميين، مع أنها وقّعت مع سورية ومصر «مشروع اتفاقية اتحاد فيدرالي، بقيادة عسكرية وسياسة خارجية موحدة، مع توحيد في الأمور الاقتصادية والثقافية»⁽²⁾، الأمر الذي اقترحته مصر بديلاً من ميثاق الأمن الجماعي العربي، بعدما وقّع العراق مع تركيا حلف بغداد، وهو الاتفاق الذي لم يستكمل مساره، وانتهى بتاريخ 2 نيسان/ أبريل 1955، أما في مرحلة الوحدة، فلم يكن السعوديون متحمسين لمصر، لأنها منافس إقليمي لهم، لا تريحهم زيادة قوتها.

(1) باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958، ترجمة سمير عبده - محمود فلاحه، الطبعة الأولى 1964، (دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1986) صفحة 80.

(2) المصدر نفسه، صفحة 293.

البعث والمنظمات الشعبية والنقابات، وفوق ذلك مجموعة من القوانين والمحاكم الاستثنائية.

إن الأسد الذي سعى إلى دور وظيفي في مستوى الإقليم، لتحسين نظامه، وقد حظي به من الدول الفاعلة، بأكبر من مقاس نظامه والدولة التي يديرها، بعد أن أثبت قدرته وفاعليته واستمراره، كان قد بنى نهجه على مجموعة من القواعد، ومنها (المراهنة على عامل الوقت، القدرة على التكيف السريع مع المتغيرات، القدرة على المناورة وحياسة أوراق الضغط، وعدم التفريط بها، القدرة على قراءة التحولات واقتناص الفرص، ولعل الأخطر هو الاستعداد للعب في ساحات الآخرين كلما كان له مصلحة في ذلك).

كان حافظ ثابتاً على نهجه بإصرار، لم يستثن دولة تداخل معها سياسياً من صرامة نهجه، حتى المملكة العربية السعودية التي مضت علاقتها المميزة به على مدى عقود، وقد أورث ذلك النهج إلى ابنه والطاغم العامل حوله، لكنهم لم يتقنوه بالكفاءة التي كان يحوزها.

ثانياً: العلاقات السعودية السورية في ذروة ازدهارها في المدة 1970-2000

في عهد الأسد الأب، على الرغم من الهزات التي قد مرت بها في محطات مختلفة، أن تلك العلاقات قد بُنيت بتأن وبراغماتية خاصة وبارعة، كادت تأخذ بمظهرها بعداً تحالفياً، بناءً على شعارات فضفاضة، كالتضامن العربي وخدمة مصالح الأمة، لكن في العمق كانت لحة تلك العلاقات تعاوناً استخباراتياً، وتبادل خدمات ومصالح حيوية، تبعاً لحاجات كل طرف، «فالسعودية بحكم ثقلها الخارجي، وعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة، أخذت على عاتقها حماية ظهر النظام السوري من الاستهدافات الخطرة التي كانت تطاله عند كل أزمة وقع فيها، أو كلما أُحْكَم حوله طوق الحصار، في حين تكلفت دمشق بضبط التنظيمات المتطرفة، التي كان متوقعاً منها أن تستهدف المصالح السعودية ونظامها»⁽⁴⁾.

إن استعراض محطات العلاقة السياسية، بين المملكة وسورية في مرحلة حكم الأسد الأب، في حالات توافقهما أو اختلافاتهما التي لم تظهر غالباً للعلن، يُظهر أن حافظ الأسد مارس كامل مفردات فلسفته الخاصة وأساليبها ضمن السياسة الخارجية التي خطها لسورية، بما يضمن له استمرار نظامه، وتعزيز الدور الوظيفي الذي سعى إليه في المحيط الإقليمي، تحصيلاً لوضعه الداخلي.

أ- حرب تشرين 1973: شكلت حرب تشرين 1973 واحداً من المنعطفات المهمة، في العلاقات البينية العربية عموماً، والسورية السعودية على وجه الخصوص، فتلك الحرب كان يمكن عدّها واحدة من تداعيات هزيمة 1967، ومحاولة مُتفهمة من الغرب والأنظمة العربية المعنية، لفتح باب

عشية انقلاب حافظ الأسد 1970، كانت العلاقات السعودية السورية تمرّ بمرحلة من التوتر الشديد، بسبب رفض النظام السوري طلب شركة (أرامكو) إصلاح خط (التابلاين) الذي تعرّض لعملية تخريب في الأراضي السورية، لكن هذا الوضع تغيّر، وفتح الباب واسعاً أمام تطور نوعي في العلاقات بين البلدين، مع وصول حافظ الأسد، حيث إن موافقته على القرارين 242 و338 المتعلقين بالصراع العربي الإسرائيلي، تعني أن سورية قد قبلت سياسياً بحق إسرائيل بالوجود، وإفساح المجال أمام الحلول السلمية، وقد كتبت صحيفة (نيويورك تايمز) عن هذا التطور: «المعجبون بالجنرال الأسد يرحّبون باستيلائه على السلطة في داخل حزب البعث، باعتبار ذلك يمثل انتصاراً غير متوقع للبراغماتية على الأيديولوجية»⁽³⁾، وهناك أمر آخر وهو ضعف تأثير دور خطاب عبد الناصر والبعث الراديكالي وتراجعهم بعد هزيمة 1967، وهنا يتبين أن الأسد قرأ، بواقعية سياسية، التداعيات الكبيرة التي ترتبت على الهزيمة، وكانت قناعته بأن العالم لن يسمح بهزيمة إسرائيل، وأن الواقع العربي لا يوفّر ميزان قوى يكافئ ما كانت تنشده الخطابات العربية حيال القضية الفلسطينية، وبمقدار ما وقرّ التطور الأول تقارباً مع المواقف السعودية، حيال الصراع العربي الإسرائيلي، المتوافقة بدورها مع النظرة الأميركية لحلّ هذا الصراع، فإن التطورين أتاحا للسياسة الخارجية السعودية أن تنشط بقوة في المسرح العربي، حيث شهدت المدة 1970-1973 ذروة عالية في نشاط الدبلوماسية السعودية.

إن ما بيّنته مسيرة العلاقات السورية السعودية

(3) روين رايت، سوريا في الصحافة العالمية، صحيفة (ذا نيويورك رنكر) ترجمة موقع الغد الأردني، تاريخ النشر 11 نيسان/ أبريل 2017.

(4) باتريك سيل، مصدر سابق، صفحة 294.

ارتكاز مهمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط»⁽⁷⁾، كما أن تدخل سورية كان ضروريًا للدولة السعودية، من أجل الحفاظ على مصالحها الكبيرة في لبنان، وبخاصة أن بيروت كانت حتى تلك الحرب أكبر مركز مالي في الشرق الأوسط، فقد دعت السعودية إلى اجتماع قمة سداسية في الرياض بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 1976، لشرعنة الوجود العسكري السوري في لبنان، تحت مسمى قوات الردع العربية، وقد تبنت الجامعة العربية مخرجات القمة السادسة، وتكفلت السعودية بتحمل نفقات 30 ألف جندي سوري⁽⁸⁾، وهذا التوافق السوري السعودي، بمشاركة أميركية، أثمر اتفاق الطائف الذي وقع في الرياض بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1989، وأنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وقد أعطى سورية تفويضًا مفتوحًا لإدارة الملف اللبناني، سواء من خلال النظام السياسي الذي انبثق من الطائف، أم حتى بشكل مباشر حتى عام 2005، وهنا حاز الأسد بمساعدة السعودية فرصة وأوراقًا إضافية في رصيده، كي يثبت مرة أخرى أنه يمكن أن يكون مساهمًا فاعلاً في ضبط إيقاع المنطقة، والتناغم مع التوجهات الأميركية تجاه الشرق الأوسط، من دون أن يعلن ذلك، وبالمقابل بمرونة وبرagamاتية واضحة، راعى الأسد ترؤس رفيق الحريري للوزارة اللبنانية لأكثر من مرة، بصفته خيارًا سعوديًا، لكنه في الوقت ذاته استخدم الحريري في خدمة السياسة الخارجية السورية، كلما عانت سورية ضغوطًا، اعتمادًا على أن الحريري كان على علاقة خاصة ومميزة بالفرنسيين وبعض دول الغرب، وبأنه أحد تجليات السياسة الخارجية للسعودية.

لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وإنجاز معاهدات سلام، جماعية إن أمكن، أو فردية بالتتالي، كما حصل واقعيًا، لذلك شارك فيها عدد من الدول العربية عسكريًا بقوات رمزية (السعودية -الأردن- العراق - المغرب) على الجبهة السورية، والجزائر على الجبهة المصرية)، والمشاركة السعودية هنا مهمة من جانبين، أولهما أنها المرة الأولى التي تشارك فيها السعودية بقوة خارج حدودها؛ وثانيهما أنها باتت طرفًا في الخطوات اللاحقة، إن لم تكن طرفًا مُقرّرًا، فقد تلعب دور المسهل. ثم جاء حظر النفط الذي شكل بما تركه من نتائج سياسية، وتاليًا «فوائض نقدية هائلة أتاحت للسعودية أن تزيد في مساعداتها الخارجية لدول الطوق، والدول العربية غير النفطية، وكان لسورية حصة كبيرة معتبرة منها، حيث بلغت على سبيل المثال 15.1 ما مقداره % من قيمة المساعدات التي بلغت 6.6 مليار دولار في العام 1977»⁽⁵⁾.

ب- الحرب الأهلية اللبنانية: كانت الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1976) وتدخل سورية عسكريًا على خط تلك الحرب، بجهد سعودي وأردني وبموافقة أميركية، «حيث زار الملك حسين واشنطن في نيسان/أبريل 1976، وأقنع الإدارة الأميركية بالموافقة على تدخل الجيش السوري، بوصفه أهون الشرّين، وأن تقنع إسرائيل برفع يدها عن لبنان في حال حصل التدخل»⁽⁶⁾، كانت فرصة مهمة لتشابك السياستين وتعاونهما، وجاءت كفرصة ثمينة اقتنصها الأسد، وكانت أهم مدخل لإقرار الولايات المتحدة بالدور الوظيفي الذي كان يبحث عنه الأسد، «فبعد اجتماع الأسد بجيبي كارتر، في أيار/مايو 1977، بات الأسد بعدها نقطة

(5) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، الطبعة الأولى، (الرياض، مركز الإنماء العربي، 1980)، ص 334.

(6) محمد المناصير، صفحة من تاريخ الأردن حلقة 91، وكالة عمون، تاريخ النشر 26 شباط/فبراير 2010، <https://2u.pw/EZsXXi>.

(7) مقال للكاتب الأميركي روبن رايت، مصدر سابق.

(8) ياسمين فاروق، لدى السعودية الوسائل اللازمة لبذل المزيد من أجل تعزيز مصالحها، مركز مالكوم كير كارنيغي الشرق الأوسط، تاريخ

النشر 2018/11/23: <https://carnegie.org/diwan/77772>

ولوجستيًا له، يضاف إلى ذلك اتهام النظام السوري للأردن بدعم حركة الإخوان المسلمين، إبان أحداث الثمانينيات، الأمر الذي أدخل العلاقات السورية الأردنية في حالة توتر شديد، وصل إلى درجة أن سورية حشدت قوات على حدود الأردن، لكن السعودية، على طريقتها، هيأت الجو لئلا تنزع فتيل الأزمة، وجرى الإخراج من خلال قرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد في المغرب 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1985، حيث شكل المؤتمر لجنة لإنجاز مصالحة وتنقية الأجواء بين البلدين، مؤلفة من ولي العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز، ومحمد مزالي رئيس الوزراء التونسي، والشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية، وقد استطاعت اللجنة إنجاز المصالحة المطلوبة، إذ قدم العاهل الأردني اعتذارًا عما بدر من إساءات إلى سورية، لم يكن على علم بها، وهنا استطاع الأسد إثبات قدرته وطول ذراعه الأمنية، من خلال الضغط على الأردن وعقابه واللعب أمنياً في ساحته، عبر محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأردني، ثم في الساحة اللبنانية حيث جرى اختطاف السفير الأردني في بيروت هشام المحيسن، واتهمت منظمة الصاعقة الفلسطينية التي تتبع سورية بالعملية.

هـ- اتفاقية كامب ديفيد: بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد بتاريخ 17 أيلول/ سبتمبر 1978، تصدرت سورية الجهد العربي لعزل مصر ومعاقبتها، وقد قررت قمة بغداد بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 قطع العلاقات مع مصر، ونقل مقر الجامعة إلى تونس، وقطعت سورية علاقتها بمصر بتاريخ 5 كانون الأول/ ديسمبر 1978، واستمر القطع حتى عام 1989، وعلى الرغم من التزام السعودية بقرار قمة بغداد، في هذه المرحلة، فإن العلاقات بين البلدين استمرت بطرائق مختلفة، بخاصة استمرار المساعدات السعودية بشكل معلن، بدعوى أن السعودية لن تعاقب الشعب المصري، وهنا يمكن الاستنتاج بدرجة من المعقولية،

ج- الحرب العراقية الإيرانية: نشبت الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، وتباعد الموقفان السوري والسعودي تجاهها، حيث انحازت سورية إلى جانب إيران ودعمتها في تلك الحرب، في حين وقفت السعودية بقوة إلى جانب بغداد، وهنا مرة أخرى، على الرغم من التمايز في المواقف، تبرز البراغمية والمرونة ومثانة العلاقة السورية السعودية التي حبكها حافظ الأسد، حيث جرى تفهم هذا الافتراق من الطرفين كليهما، على خلفية أن الطرفين كانا متفقين على أن تلك الحرب سوف تُضعف العراق وإيران. فالسعودية كان يهمها أن تضعف إيران، والنظام السوري كان يهمه إضعاف خصمه العراقي، وبالنظر إلى الموضوع من زاوية أخرى تبدو قدرة الأسد على المناورة واضحة، فقد استطاع -بتقنية مضمرة- أن يحافظ على علاقة متينة مع طرفين خصمين في حالة حرب، بزعمه أن يريد أن يبقى نافذة مفتوحة بين الأمتين العربية والإيرانية، نافذة سوف تكلف العرب كثيرًا فيما بعد.

د- مبادرة السلام مع إسرائيل: خلاف آخر بين البلدين بقي مكبوتًا، فقد رفضت سورية والفلسطينيون مبادرة الأمير فهد للسلام التي قدمها للقمة العربية المنعقدة في فاس 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، ما اضطر الأمير فهد إلى سحب المشروع نهائيًا، ولم يكن الأسد رافضًا للمبادرة بحد ذاتها، إنما كان يراهن على الوقت، بأن يحظى بشروط سلام أفضل، بعد أن انفرد السادات بسلام كامب ديفيد، وتقدير الأسد بأن إسرائيل لن تعطيه بالقدر الذي أعطته للسادات، بما كان يقتضيه ثقل مصر الجيوسياسي، ومبادرة السادات للدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل، ونتيجة لذلك سعى الأسد إلى تشكيل جبهة الصمود والتصدي، من أجل تأمين ثقل موازٍ لثقل مصر، لكنه لم يُفلح في ذلك المسعى، بسبب الاصطفافات العربية الحادة على خلفية الحرب العراقية الإيرانية، حيث وقف الأردن إلى جانب العراق، وشكّل عمقًا استراتيجيًا

الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة إلى مشاركته عسكريًا، بل كان همّها أن تقدّم مشاركته جزءًا من التغطية السياسية العربية للحرب، فقد حاز بداية على ضوء أخضر أميركي سمح له بإنهاء ظاهرة عون التي شكلت له إزعاجًا في لبنان، بحكم تعاون الأخير مع خصمه النظام العراقي، ونظرًا إلى تناغم الموقفين السوري والسعودي، فقد وقرّ لسورية استمرار الدعم المالي والسياسي، وذلك «نتيجةً لتعميق الأسد علاقته الشخصية مع ولي العهد السعودي حينذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز»⁽⁹⁾. وعلى الرغم من أن حافظ الأسد كان ينظر إلى دول الخليج عامة، والسعودية على وجه الخصوص⁽¹⁰⁾، بوصفها مصدرًا لاستمرار المساعدات، طوعًا غالبًا، أو ثمنًا لأدوار مطلوبة، أو ابتزازًا أحيانًا أخرى، فإنه يمكن القول إن العلاقة السعودية السورية، طوال حكم حافظ الأسد، قد سارت على درجة من التوافق والفاعلية، كما لم تشهد العلاقة بين أي دولتين عربيتين أخريين، حيث أدارها حافظ الأسد بمهارة عالية، مستفيدًا من طبيعة ومحددات السياسة الخارجية السعودية.

بناء على طبيعة عمل السياسة الخارجية السعودية وطريقتها وعلاقتها مع الطرفين، كما موقفها غير الحدي من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، أنّ السعودية لعبت دورها لإعادة العلاقات بين سورية ومصر، وقد أسس هذا الأمر، على الرغم من استمرار الالتزام المصري بكامب ديفيد، لمرحلة من التعاون الثلاثي الفاعل طوال عقد التسعينيات، ضم سورية ومصر إلى جانب السعودية، وبرزت فاعليته باشتراك الأطراف الثلاثة في حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت)، كما لعبت مصر دورًا مهمًا في نزع فتيل الأزمة بين تركيا وسورية، على خلفية قضية عبد الله أوجلان وتوقيع اتفاق أضنة الأممي بتاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 1998، وهنا أيضًا برزت قدرة الأسد على التكيف مع المتغيرات وتغيير الاتجاه، عندما رأى جدية التهديدات التركية، من دون أن تقيده فكرة الثوابت التي يتغنى بها إعلامه، واستثماره في العلاقات مع الآخرين عند المنعطفات الخطرة التي مرّ بها.

لقد تمكن هذا التعاون الثلاثي من التأثير وضبط الإيقاع في عمل النظام العربي والتوترات المتنقلة فيه بقدر الإمكان، ذلك أن النظام العربي كان قد بدأ مسيرة تراجعه بعد حرب الخليج الثانية.

و- حرب الخليج الثانية:

بتحالف دولي ضمّ 35 دولة قادته الولايات المتحدة، أُخرج العراق مرغماً من الكويت في مطلع عام 1991، بعد احتلاله الكويت في آب/أغسطس 1990، وقد تحمّلت السعودية القسط الأكبر من التقديمات اللوجستية والتكلفة المالية للحرب، وجاءت الفرصة للأسد لممارسة قدراته على قراءة التحولات واقتناص الفرص، فأرسل قوات رمزية، شاركت سورية عبرها عسكريًا بهذه الحرب، وعلى

(9) المصدر السابق.

(10) مقابلة مع الأمير بندر بن سلطان أجرتها معه إندبندت عربية وأعاد عرضها تلفزيون سوريا Syria tv بتاريخ 2019/2/6

ثالثاً: العلاقات السياسية السورية السعودية في المدة الزمنية 2000-2010

القوات الأجنبية من لبنان، والمقصود هنا القوات السورية الموجودة فيه منذ عام 1976، وحتى اتفاق الطائف عام 1989 بشرعية عربية، لكنه استمر في وجوده هناك، كأمر واقع حتى نيسان/ أبريل 2005، إذ اضطر إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية كافة، كواحدة من تداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري الذي كان يعدّ ممثلاً لنفوذ المملكة في لبنان.

هذه الأحداث وغيرها دفعت العلاقات السعودية السورية إلى حالة عميقة من التدهور، لم يكن متوقعاً أن تسير على هذا النحو، بحيث تباينت الرؤى والسياسات بين البلدين، بمقدار ما كان يتعمق التحالف السوري مع إيران التي باتت بعد الغزو الأميركي للعراق -بسبب استراتيجيتها التوسعية في المنطقة وإيقاظها النعرات الطائفية كأحد مفرزات حركة التشيع التي أطلقتها في أكثر من دولة- خطراً يهدد الأمن الوطني السعودي بشكل وجودي، وهو الذي يأثف على حساسية خاصة تجاه الأخطار الإقليمية التي يحسب لها تاريخياً، وفي مقدمتها الخطر الإيراني. ويمكن الوقوف على ثلاثة ملفات أساسية في المنطقة، تضاربت حولها السياسات التي اعتمدها الدولتان السعودية والسورية في هذه المرحلة، تركزت أولاً في لبنان، وثانياً في العراق، وثالثاً حول القضية الفلسطينية.

أ- في الملف اللبناني:

في منازعات الغزو الأميركي للعراق، والقلق الذي اعتري النظام السوري في إثره، والإعاقة العنيدة

على الرغم من تزايد القلق السعودي، تجاه تعاظم النفوذ الإيراني في لبنان، فإن المملكة كانت تريد استمرار العلاقة بين البلدين على الوتيرة التي كانت عليها في عهد الأسد الأب طوال ثلاثة عقود⁽¹¹⁾، وربما ساهمت السعودية بقدر ما -بحكم علاقتها بالولايات المتحدة- في تمرير عملية التوريت بشكل سلس، مثل ما كان مخططاً له من الأسد الأب، وهذا يؤكد بندر بن سلطان، في شهادة له لصحيفة إنديبننت عربية، عُرضت على تلفزيون سوريا المعارض بتاريخ 6 شباط/ فبراير 2019، بقوله: «السعودية سوّقت بشار الأسد لدى الولايات المتحدة والدول العربية، تنفيذاً لوعده قطعها الأمير عبد الله بن عبد العزيز وليّ العهد، لبشار الأسد، عندما جاءه معزياً بوفاء أبيه»⁽¹²⁾.

تقدمت السعودية بمبادرة الأمير عبد الله للسلام إلى مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت عام 2002، وقد تبنتها القمة تحت اسم مبادرة السلام العربية، ولم تُرقِّق المبادرة للنظام السوري، لكنه لم يشأ الاصطدام مع السعودية حينها، واتخذ موقفاً يمكن أن يسمى «التحفظ المرن» الذي يفتح الباب أمام إمكانية إجراء تعديلات عليها، فيما يخص حركات المقاومة الفلسطينية، والنص على الانسحاب من الجولان، فراح يزيد في خطاب الممانعة والمقاومة، وفي منازعات التوتر الدولي التي أشاعتها أحداث الحادي عشر من أيلول، والحرب الدولية على الإرهاب، فثمة أحداث وغيوم راحت تتراكم في أجواء العلاقات السعودية السورية، من الغزو الأميركي للعراق 15 آذار/ مارس 2003، إلى القرار الأممي رقم 1559 أيلول/ سبتمبر 2004 الذي قضى بخروج

(11) مركز الجزيرة للدراسات، (العلاقات السعودية-السورية مرحلة مفصلية) تاريخ النشر 2010/11/15 - <https://2u.pw/KcklKm>

(12) سعد محيو، لماذا زار الأسد بيروت، موقع SWI swissinfo.ch، تاريخ النشر 2002/3/4: <https://2u.pw/0OVXPj>

امتدادًا للحريية والنفوذ السعودي، وبالقدر ذاته جهد سعودي لفكّ عزلة الأسد السياسية، لكن الجهد السعودي لم يعط النتيجة التي كانت تسعى لها المملكة، لأن التحالف السوري الإيراني، على ما بينته الأحداث لاحقًا، كان استراتيجيًا وأعمق من أن تحله المبادرات السعودية.

ب- في الملف العراقي:

إن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية 1980 التي انبنت على الاندفاعة الخمينية بتصدير الثورة إلى جواره الغربي - حيث أخذ حافظ الأسد موقفًا علنيًا إلى جانب إيران بزعم أنه يريد أن يُبقي نافذة مفتوحة بين العرب والإيرانيين - شكل نقطة انعطاف في اطمئنان السعوديين لرسوخ علاقتهم بالنظام السوري، ذلك أنه لا قصة النافذة، ولا الخلاف العراقي السوري المزمّن، كانتا مقنعتين، فالسعوديون لم يكونوا على طول تاريخهم أقلّ توجسًا من سياسات العراق تجاههم، لكن في هذه الحرب لعب ترتيب السعوديين لدرجة الخطر الناشئة، حيث إيران الخمينية المتلبسة بالدين أشدّ خطرًا عليهم، ثم براغماتية حافظ الأسد، ومشاركته في حرب الخليج الثانية، والتعاون السوري السعودي في لبنان وفي ملفات أخرى، لعب دورًا في أنه أبقى هذا الشخ الناشئ في العلاقة بينهما مستورًا.

جاء الغزو الأميركي للعراق عام 2003 ليزيد الخرق في نسيج العلاقات السعودية السورية، ففي الوقت الذي حملت فيه السعودية سبب الغزو لروح التهور والمغامرة، التي يتصف بها الرئيس العراقي، كان النظام السوري قد انخرط والنظام الإيراني في دعم القوى السنية التي قاومت الاحتلال الأميركي، من أجل إقلاق الأميركيين في العراق ودفعتهم إلى الخروج، كي يبقى العراق تحت الوصاية الإيرانية الصرفة، وفتحت سورية حدودها أمام تدفق الجهاديين الإسلاميين من كل الدول، ومنها السعودية، للدخول إلى العراق،

التي أباها النظام وحلفاؤه في لبنان لانتخاب رئيس جمهورية، خلفًا لإميل لحود الذي مُدّد له ثلاث سنوات، استطاعت لولبيات المعارضة اللبنانية في الخارج أن تثمر تحركاتها باستصدار القرار الأممي 2004/1559 «قانون محاسبة سورية» الذي أرجعه النظام إلى جهد رفيق الحريري، وبخاصة أن الحريري أبدى ترددًا، في ما يخص التمديد للحود، الأمر الذي وضع النظام السوري في شبهة اتهام اغتياله، أو في الدفع إلى الاغتيال من وجهة النظر السعودية التي اعتبرت أن عملية الاغتيال تمثل استهدافًا مباشرًا لنفوذها القلق في لبنان الذي راح يتراجع لمصلحة النفوذ الإيراني، لكن على الرغم من الجهد السعودي مع أطراف دولية أخرى، بأن تحدد صيغة المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، والاضغاث التي طالبت بعدها قيادات من قوى 14 آذار، بالألا توجه اتهامها إلى دول أو أحزاب، وأن يقتصر الاتهام على أفراد ومحاكمتهم، فإن ثمة محطات كانت تباعد بين توجهات الدولتين في الساحة اللبنانية، ومنها حرب 2006، حيث كان الموقف السعودي واضحًا، بتحميل مسؤولية اندلاعها لحزب الله، وما تبعه من نعت الأسد لبعض حكام الخليج، بـ «أشباه الرجال»، ثم جاء اجتياح حزب الله بيروت الغربية، في ما عرف بأحداث 7 أيار/ مايو 2008، وتبعه التدخل القطري وعقده اتفاق الدوحة الذي أعطى حزب الله الثلث المعطل في تشكيلة الحكومات اللبنانية، ما عني عمليًا تحكّم حزب الله في الدولة اللبنانية والقرار اللبناني حتى الآن.

كانت العلاقات السعودية السورية تسير نحو الأسوأ، الأمر الذي ألحق مزيدًا من الضرر بمصالح الطرفين، ولما كان الهاجس الأساس لدى السعودية هو جبر الضرر بالعلاقة بين البلدين، ومحاولة سحب الأسد من الحوض الإيراني، فقد قَدِمَ الملك عبد الله إلى دمشق عام 2008، ثم اصطحب الأسد معه إلى بيروت عام 2010، على أمل تهدئة الأجواء بينه وبين قوى 14 آذار، ومحاولة تسويق سعد الحريري،

الطين بلة نكوص حركة حماس عن اتفاق مكة الذي أبرم بين فتح وحماس شباط/ فبراير 2008 برعاية سعودية، ورأت فيه الرياض قرارًا إيرانيًا، بغية الإبقاء على الانقسام الفلسطيني، وهي تحمّل حركة حماس مسؤولية الحروب الإسرائيلية على القطاع بعد ذلك، نتيجة للعلاقة التي تربط حماس بإيران بشكل متزايد.

في الطرف الآخر من العلاقة السعودية السورية، في ما يخص الموقف من القضية الفلسطينية، كانت دمشق -في سياق خطابها الداعي إلى المقاومة ودعمها لعلاقة حماس مع إيران، لكن ليس على حساب علاقتها الحسنة مع رئيس السلطة الفلسطينية- كانت تُشكك في جدوى استمرار مسار أوصلو، والمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ولم تساهم في رأب الصدع الفلسطيني، وكانت العين السعودية تلاحق النفوذ الإيراني المتزايد في الساحة الفلسطينية، الذي ترى فيه خطرًا على أمنها، وعلى المصالح الفلسطينية في آن واحد.

إن الاضطراب والتدهور الذي وسم العلاقات السعودية السورية، في العقد الأول من الألفية الثالثة، يمكن إرجاعه إلى التبدل الذي طال أولويات كل طرف وتحالفاته، ويرى فيها إضرارًا بمصالحه، في كل الملفات التي تشابكت فيها العلاقات، وإذا كان همّ السعودية الأول هو خطر التوسع الإيراني الذي بات يحاصرها من العراق واليمن وفي لبنان، فإن همّ النظام السوري كان، وما يزال، يتجسد في المحافظة على استمراره، وأن تحالفه الاستراتيجي مع إيران يصب في هذا الهدف، بالقدر ذاته الذي ينظر فيه إلى أن التحالف السعودي الأمريكي أمسى خطرًا يهدده، وبخاصة إبان الغزو الأمريكي للعراق، وبمقدار ما كان الخلاف يتعمق في الملف اللبناني، «كانت تثار شكوك حقيقية لدى أطراف سعودية نافذة حول حقيقة الدور السوري في المنطقة، من أن سورية تمارس الخداع السياسي مع المملكة، ولا

من دون أن يغيب عن المشهد القدر الذي ساهمت فيه إيران في ترتيب صفوف المعارضة العراقية الشيعية المرتبطة بها، وكذلك المعارضة الكردية خلف الغزو الأمريكي، ثم جاءت فتوى المرجعية الشيعية العراقية، بتحريم مقاومة الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق، ما حصر مقاومة الغزو الأمريكي بالموّكّن السني. وفي الوقت الذي لا يكفي فيه تدنّع النظام السوري بأنه كان يخشى أن تتابع القوات الأميركية سيرها نحو سورية، لتفسير موقفه، ذلك أن جوهر المطالب الأميركية التي حملها كولن باول إلى دمشق عام 2003 كانت تركز على تغيير سلوك النظام وليس تغييره، فقد أكّدت تطورات الأحداث في السنوات التالية أن الموقف السوري كان تعبيرًا عن أن التحالف السوري الإيراني اتخذ منحنى استراتيجيًا، وأثمر خروج العراق من عمقه العربي، وأوقعه في القبضة الإيرانية بمساعدة الولايات المتحدة، وواقع اجتماعي شيعي عراقي، قدم خياراته وهواه نحو إيران على حساب بعده العربي، الأمر الذي رفع منسوب القلق السعودي، تجاه الخطر الإيراني الذي اقترب من خاصرتها الشمالية.

ج- في الملف الفلسطيني

كان واضحًا منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1979، والموقف السعودي الملتبس والغامض حيال الموقف العربي من نظام السادات، أن تبدلًا في السياسة السعودية قد أخذ طريقه إلى التبلور، ومحاولة تعميمه بالقدر الذي تسمح معطيات الواقع العربي الذي يقوم على أن السعودية باتت تنحاز إلى خيار السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، من هنا كانت مبادرة الأمير فهد في قمة فاس 1981، وكذلك مبادرة السلام العربية 2002، لذلك نظرت السعودية بريبة إلى سيطرة (حماس) على قطاع غزة حزيران/ يونيو 2007، وأيدت موقف السلطة الفلسطينية في رام الله، وزاد

يمكن الوثوق بها»⁽¹³⁾.

يصعب كثيرًا البحث عن تفسير سياسي لموقف النظام، ومقاومته الضغوط والإغراءات الخليجية والأميركية، وبخاصة السعودية منها، لفك علاقته بإيران، أو على الأقل إرجاعها إلى المستوى الذي أدارها به حافظ الأسد على مدى عقدين من الزمن، ولا يبدو منطقيًا القول «بأن الأسد لم يكن يثق بالسعودية، للدفاع عن سورية ضد التهديدات الأميركية، بسبب تواؤم السياسات السعودية والأميركية في الشرق الأوسط»⁽¹⁴⁾، ذلك أن السياسة الأميركية كانت تعدّ الأسد إحدى ركائزها في الشرق الأوسط، منذ أن اجتمع الرئيس الأميركي جيمي كارتر بحافظ الأسد بجنيف مايو/ أيار 1977.

(13) محمد بن هويدن، دلالات الموقف السعودي من سورية، موقع البيان، تاريخ النشر 2011/8/14، <https://2u.pw/mdKne0>

(14) مذكرات هيلاري كلينتون خيارات صعبة، ترجمة ميري يونس بالاشتراك مع ساندي الشامي وروزي حاكمة، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع (ش م ل)، عام 2015، صفحة 439.

رابعاً: العلاقات السورية السعودية بعد عام 2011

في مرحلة انتقالية، تفضي إلى انتقال سورية عبر مجموعة من الخطوات، نحو نظام تعددي، لكن النظام رفضها، ما حدا بالجامعة إلى نقل الملف إلى الأمم المتحدة، طالبة مشاركتها في وقف العنف المتصاعد، عبر إرسال قوة أممية عربية مشتركة، وفرض حل في إطار ما جاءت به المبادرة الثانية، وعلقت عضوية سورية بالجامعة، وطالبت الجامعة الدول الأعضاء، بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سورية، ودعم المعارضة سياسياً ومادياً، مع تقديم السلاح للمعارضة، وقد التزمت دول الخليج، عدا عُمان، وبعض الدول العربية الأخرى، بتوصية الجامعة، في حين حافظت بعضها على علاقتها بالنظام، وبعضها ساعده في الجهد العسكري، وفي هذا السياق، تقول هيلاري كلينتون، في مذكراتها عن هذه المرحلة، إن سعود الفيصل، بعد مشاهد العنف الدموية التي مارسها النظام، قال في تونس: «إن تزويد الثوار بالأسلحة فكرة ممتازة»⁽¹⁶⁾.

ثمة أكثر من دافع وراء الموقف السعودي، ففضلاً عن العامل الإيراني الذي راح يُظهر تدخله المباشر عبر حزب الله، ومستشاري الحرس الثوري الإيراني، وفضلاً عن ضرورة «أن تسجل المملكة حضورها الإقليمي، في وقت راحت تتقدم فيه إيران وتركيا ملء الفراغ الأمني في المنطقة العربية»⁽¹⁷⁾، كان هناك هاجسان لا يقلان أهمية عن الخطر الذي يمثله تموضع إيران وتحكمها في سورية، أولهما «هاجس المنظمات الجهادية العابرة للحدود التي فرختها القاعدة، كداعش والنصرة وغيرهما، التي راحت تتدفق على سورية والتي لن تتوانى عن إيذاء

لم تكن العلاقات السورية السعودية، عشية انطلاقة الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، على عهدا الذي طالما حرصت عليه السعودية في أن يكون بحالة جيدة، لكن جرياً على نهج السياسة السعودية بتفضيلها العمل بسرية، وخلف الكواليس ما أمكنها ذلك، فقد التزمت الصمت خمسة أشهر، من دون أن يعني ذلك أنها كانت تؤثر عدم الاكتراث، بل قدمت المساعدات العاجلة للنظام، «من ضمن محاولاتها إقناعه بسلوك طريق الإصلاح، ووقف الحل الأمني العسكري، دون أن تصيب جهودها نجاحاً»⁽¹⁵⁾، فكانت كلمة الملك عبدالله بتاريخ الثامن من آب/ أغسطس 2011 عالية النبرة والحزم، تعبيراً عن أن السعودية قد طفح فيها الكيل، وأن النظام ماض في حله الأمني، وتأتي أهمية الموقف السعودي المعلن من أنه جاء على لسان الملك عبد الله، أكثر ملوك السعودية علاقةً بسورية على مدى عقود»⁽¹³⁾، ومن المؤكد أن الدور الأبرز للسعودية كان حاضرًا في كل خطوات جامعة الدول العربية، في مبادرتيها: الأولى في السادس من أيلول/ سبتمبر 2011 التي وضعت خريطة طريق للخروج من الأزمة تقوم على عملية إصلاح سياسي، يقوم بها النظام بعد وقف أعمال العنف، عبر الحوار مع المعارضة وبمساعدة الجامعة، لكن مراوغة النظام، وانسحاب المراقبين الخليجيين وعددهم 21 مراقباً من بعثة الدابي، أنهيا المبادرة الأولى، ودفع الجامعة للتقدم بالمبادرة الثانية كانون الثاني/ يناير 2012 التي حاكت المبادرة الخليجية تجاه اليمن، وتقوم في جوهرها على الطلب من الأسد تسليم الأسد السلطة لنائبه، والدخول

(15) محمد بن هويدن، مصدر سابق.

(16) فريدريك ويرى، الحسابات الخليجية في الصراع السوري، مركز مالكوم كير- كارنيغي الشرق الأوسط، تاريخ النشر 12 حزيران/ يونيو

2014 <https://zu.pw/tdlzQk>

(17) نجمة الموسوي، السعودية والصراع حول سورية، تاريخ النشر 25/1/2014،

المملكة، إذا سنحت لها الفرصة، واثنيهما توسع نفوذ حركة الإخوان المسلمين داخل المعارضة السورية التمثيلية»⁽¹⁸⁾، وامتداداتها داخل فصائل المعارضة المسلحة، وقياساً على موقف السعودية التاريخي من حركة الإخوان المسلمين وتنظيمات الإسلام السياسي، يمكن الاستنتاج بأنه ليس من مصلحة السعودية أن تجلس الحركة على طاولة الحل السياسي عند اشتغاله، وبخاصة بعد فوز إخوان مصر بالسلطة بانتخابات أيار/ مايو 2012.

قدّمت السعودية الدعم السياسي والمالي والعسكري، وفق خطط غرفة الموك (مقرها الأردن) التي كانت مهمتها تنسيق دعم حلفاء المعارضة السورية في الجنوب، والسعودية من بينهم، منذ إحداثها حتى تاريخ إغلاقها 30 كانون الأول/ ديسمبر 2017، بُعيد اتفاقات خفض التصعيد التي شجعت عليها الولايات المتحدة وإسرائيل، ونفذتها كل من روسيا وتركيا، لكن مع هذا تابرت السعودية، منذ البداية، على تأييدها الحل السياسي، وفق قرارات مجلس الأمن الدولي، وآخرها 2254 لعام 2015، ففي الكلمة التي ألقاها سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية آنذاك، عند افتتاح مؤتمر جنيف 2 حول مستقبل سورية، أكد موقف بلاده الرامي إلى «التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة السورية منذ اليوم الأول لنشوبها»⁽¹⁹⁾.

عوامل كثيرة دفعت الموقف السعودي إلى الانكفاء عن دعم المعارضة وفتور حماسها الذي شهدته السنوات الأولى، ومنها التدخل العسكري الروسي في سورية في أيلول/ سبتمبر 2015، ثم التدخل العسكري التركي، حيث راحت تفترق وجهات النظر بين تركيا والسعودية، ثم سقوط حلب الشرقية في نهاية عام 2016، ولعل تدخل السعودية في حرب اليمن، عبر عاصفة الحزم 2016، ثم انشغال

(18) مذكرات هيلاري كلينتون: خيارات صعبة، مصدر سابق، صفحة 445.

(19) المصدر السابق، صفحة 447.

(20) المصدر السابق، ص 449.

السياق ذاته يرى أن «مجموعة أصدقاء الشعب السوري التي ضمت 124 دولة، واعترفت بالمجلس الوطني السوري ممثلاً لثورة الشعب السوري، ودعمت المجلس كممثل للمعارضة، كانت غايتها ترشيد الثورة، ومن وراء ذلك ترشيد النظام، وأن المجلس الوطني السوري الذي ولد في إطار البحث عن حل سياسي مع المجتمع الدولي لم يكن مؤهلاً لقيادة ثورة مسلحة والوفاء بشروطها»⁽²³⁾، وهنا يمكن التساؤل: إذا كانت غاية المجلس كما ذكر غليون، وهذا ما يفترضه المنطق السياسي، وكانت القوى التي شكلته قوى سياسية ما برحت تعلن سلميتها، كما يذكر، حتى لو شدّ الإخوان بالممارسة نسبياً عما هو معلن، وكانت هذه الثورة عفوية وغير نمطية؛ فلماذا يُحمّل المجلس مسؤولية عجزه عن قيادة ثورة مسلحة؟

ازدادت الدعوات والضغوط التي تقودها أكثر من دولة عربية، وتتصدرها دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن والجزائر، ثم الضغوط الروسية المتواصلة لإعادة النظام لجامعة الدول العربية والتطبيع معه، ولعل أبرزها وأكثرها دلالة ما صرح به العاهل الأردني في مقابلة له محطة CNN الأميركية، ونشرته صحيفة الدستور الأردنية، بأنه «حمل إلى الرئيس بايدن، في زيارته الأخيرة إلى واشنطن، مقترحاً للحل في سورية يركز على التخلي عن فكرة رحيل الأسد، وإعادة سورية إلى الجامعة، وتجميد العقوبات (قيصر)، والسماح بإعادة الإعمار، وأن إسرائيل والأردن وروسيا متفقون على العمل سوياً على إنجاح هذه المبادرة، ويطلب من الولايات المتحدة المشاركة بها»⁽²⁴⁾، وبما أن النظام الأردني نظام ذو دور وظيفي، يمكن الاستدلال على البعد الإسرائيلي، في ما حمّله الملك الأردني، وبما يتناغم

وثمة شهادة أخرى تُلقي الضوء على موقف إدارة أوباما من الثورة السورية، أكدت ما بات كثير من المتابعين حتى من الشعب السوري يعرفه ويقرّ به، حول جوهر موقف إدارة أوباما من الثورة السورية، في وقت لم يكن مطلوباً منها بالضرورة أن تنخرط في الصراع إلى جانب الثورة، ومن المشروع طرح التساؤلات حول لجمها الثورة في لحظات مدّها في أكثر من محطة، بين الأعوام 2011-2018، وفي هذا السياق، تقول شهادة المستشار السابق للرئيس أوباما بن رودس، في مذكراته المعنونة بـ «العالم كما هو»، عندما تراجع أوباما عن خطه الأحمر، بعد أن قصف الأسد الغوطين الغربية والشرقية 3 آب/أغسطس 2013: «لقد استخدم أوباما عدم تدخله في سورية لإرضاء إيران، وتعزيز حظوظه في التوصل إلى تسوية في الملف النووي الإيراني على حساب الشعب السوري»⁽²¹⁾.

ويرى الدكتور برهان غليون، أول رئيس للمجلس الوطني السوري، نتيجة استخلفها من تجربته الشخصية، من دون أن تستغرق بالضرورة حقيقة المواقف العربية والدولية من ثورة الشعب السوري، إذ يقول: «كانت الدول العربية تسعى إلى الضغط على النظام، من أجل دفعه إلى انتهاج سياسة واقعية، تجنبه التورط في حرب داخلية تهدد مصالحها، لذلك كانت أكثر الدول اهتماماً بمصير الأسد أقرب أصدقائه والمستثمرين فيه، مثل قطر وتركيا والسعودية، وقد استعداهم الأسد باستهزائه بهم وخداعهم وتماديه في مخططاته الدموية، وحدث الشيء ذاته للدول الأخرى التي كانت تعتقد بأن مصالحها تكمن في إنقاذ النظام من جنونه، أكثر بكثير مما كانت تريد الانقلاب عليه، أو دعم ثورة شعبية، لا يمكنها التحكم بدينامياتها»⁽²²⁾، وفي

(21) مذكرات بن رودس المستشار السابق للرئيس أوباما 2018، Benrhodes, the word at is/newyork; randaon house, 2018

(22) برهان غليون، عطب الذات وقائع ثورة لم تكتمل، سورية 2011-2012- الطبعة الثانية، الشبكة العربية للبحوث والنشر، صفحة 84

(23) المصدر السابق، ص 86.

(24) فيديو لمقابلة أجرتها شبكة الأميركية مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، نشرته صحيفة الدستور الأردنية بتاريخ 2021/7/25-

CNN-addustour.com

قانون قيصر التي تتعلق بغايات إنسانية وإغاثية، فإن زيارة الأسد العلنية لدولة عُمان فتحت الباب على تكهنات متنوعة، بما أن دولة عُمان صندوق بريد وظيفي احترافي، بأن شيئاً ما يُعدّ أو يجري بحثه، ثم جاء الإعلان أن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان ينوي زيارة دمشق، ثم جاء الإعلان بتاريخ العاشر من آذار/ مارس 2023 عن الاتفاق الإيراني السعودي برعاية صينية، لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي قطعت عام 2016، ثم تلاه الإعلان عن تفعيل الخدمات القنصلية بين السعودية وسورية، وهذا ذو معنى لا يقف عند ما يتعلّق بمؤتمر القمة العربية القادم الذي سوف تحتضنه الرياض في الأسابيع المقبلة، وقرار وزراء الخارجية العرب بعودة سورية إلى الجامعة العربية، بل يدل على أن شيئاً ما في مستوى المنطقة يجري البحث فيه، وهنا يمكن ترجيح أن إيران التي ضاق عليها الخناق، داخلياً وخارجياً، استناداً إلى خبراتها الواسعة في سياسات حافة الهاوية حيناً، أو المناورة ورمي بالونات اختبارات أحياناً أخرى، ربما تكون أوحث بتراجعها جزئياً، في بعض الملفات، فتقلب مسقط هنا المبادرات مع المعنيين، لكن الاتفاق السعودي الإيراني أمامه مرحلة اختبارات صعبة بالقدر الذي يمكن معه التكهن بمآلات الاتفاق، نظراً لما يختزنه تاريخ العلاقة بين البلدين من الهواجس والصراع وانعدام الثقة، إلا أنه قد يشير إلى إدراك الأطراف المشتبكة في صراعات بالوكالة، في أكثر من ملف في المنطقة -وقد أنهكها التعب- بأن العالم منشغل في الحرب الروسية الإيرانية، وليس لديه من وقت وخطط للتفرغ لملفات المنطقة، وعليه فلا بأس من الركون إلى تهدئة مؤقتة، تتيح لكل طرف إعادة ترتيب أولوياته. وفي السياق ذاته، فإن زيارة الأسد ليست فقط للإيحاء بأن طوق العزلة المضروب حوله ينكسر، وهنا يبرز بعض من محددات السياسة الخارجية السورية، ألا وهو اقتناص الفرص ثم المراهنة على عامل الوقت، لكن بالقدر ذاته، فإن الأمور أعقد من أن تحلّها علاقات عامة، فإذا لم

مع الضغوط الإماراتية أو المصرية والروسية على المملكة. وفي وقت ما زالت فيه أميركا تعارضه بشدة، يبرز التساؤل حول الموقف السعودي من هذه الدعوات: هل يمكن أن تُعيد السعودية علاقاتها مع النظام؟ وعلى الرغم من أن بعض اللقاءات الأمنية عالية المستوى قد حصلت بين الجانبين السوري والسعودي، فإن المؤشرات ما تزال ترجّح أن انفتاحاً كاملاً على النظام، وعودة العلاقات بين الدولتين إلى سابق عهدها ما زال بعيداً، وأن السعودية ستبقى تناور في مواقفها الحقيقية، ما دام الحلّ السياسي مؤجلاً، وستبقي الباب موارباً، ما دام النظام يستدفي بالحضن الإيراني، وكل ما يشيعه المتحمسون للتطبيع مع النظام، من أنّ الغاية من التطبيع معه هي إبعاده عن إيران، وإعادته إلى الحاضنة العربية، هو محض تضليل، إذ ليس النظام راغباً في فكّ علاقته بإيران، بل إنه لم يعد قادراً على مثل هذا القرار، لكن المملكة تواصل التزامها تجاه الملف السوري عبر المساعدات الإنسانية الأمامية للاجئين السوريين، وهي باقية كجزء من التحالف الدولي لمحاربة (داعش)، وهي عضو رئيس في مجموعة الاتصال وتحقيق الاستقرار التابعة للتحالف، وقد ساهمت بمبلغ 100 مليون دولار لإعادة الاستقرار في مناطق (قسد)، وهي أيضاً عضو في المجموعة المصغرة حول سورية التي أكد الملك التزام بلاده بأهدافها.

ثمة تطورات فرضتها تداعيات زلزال السادس من شباط/ فبراير 2023 الذي ضرب مناطق واسعة في جنوب تركيا، ومناطق في شمال غرب سورية، وخلف دماراً هائلاً وضحايا بعشرات الآلاف، أترافاً وسوريين، إذ استدعى ذلك تفاعلاً دولياً لمساعدة الدولتين على مجابهة تداعيات الزلزال، أقله في المستوى الإنساني، وهذا فتح باباً جديداً للاستثمار في مأساة الزلزال، كما في مأساة الشعب السوري من قبل. وإذا ما تم تجاوز قصة المساعدات الهائلة والأموال التي وصلته وتعليق العمل ببعض بنود



يكن هناك تغيّر حقيقي وواسع في التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة، فإن الأمور في أرجح الحالات ستقتصر على البحث بخطوات قصيرة لملء الوقت المستقطع، وبخاصة أنّ ما تسرب عن الشروط السعودية التي سيحملها الفرحان للأسد، كي تطبع المملكة علاقاتها مع سورية، بغض النظر عن مدى الموثوقية بتلك التسريبات، لا يُرجح حدوث تطورات دراماتيكية في علاقة بعض الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية تجاه النظام السوري، فضلاً عن انتظار الموقف الأميركي، ويضاف إلى ذلك ما تسرب عن مفاوضات سلام بين سورية وإسرائيل، تجري برعاية عُمانية، ومع صعوبة التأكد منها، فإنه باب لا يستبعد أن الأسد مستعدّ لفتحه كطوق نجاة، لكن العقدة الإيرانية مرة أخرى لن تسعفه⁽²⁵⁾.

(25) ياسمين فاروق، مصدر سابق.

خامسًا: ارتدادات السياسة الخارجية السورية على العلاقة السورية السعودية

للتأكد من عدم وجود أجهزة تنصت إيرانية داخل قصر الإقامة. ورفض حافظ الأسد أن تكون حراسة مكان إقامته من قبل الحرس الثوري الإيراني.. بل أحضر معه 250 ضابطًا من كبار ضباط الحرس الجمهوري، بأسلحتهم الفردية. وأحضر معه طعامه الخاص وطبخته وطاقم المطبخ الخاص به. وتم استئجار عدة أبنية محيطة بمكان إقامته، من أجل الضباط المرافقين له. واشترط الأسد لمقابلة الخامنئي وجود العلم السوري، وأن يكون كرسيه بنفس مستوى كرسي الخامنئي.. لأنه لا يريد دروسًا من أحد.. ففهم الخامنئي أن حافظ الأسد -رغم مرضه ورغم الدعم الإيراني لتعيين ابنه خلفًا له- يقول لهم: (أنتم أصدقاء، ولكن حذارٍ من اللعب معي!)، وعندما طلبنا حافظ الأسد أنا والسفير أحمد الحسن شخصيًا، بعد منتصف الليل، دخلنا إلى القصر الذي يقيم فيه، وتفاجأنا بأنه، إضافة إلى عشرات الضباط الذين يحرسون مكان الإقامة في الخارج، كانت صالة الاستقبال تعجّ بعشرات الضباط الذين يُشرفون على حراسته، وكانت المسافة بينه وبين أقربهم مترًا واحدًا. وتذكّر أنه قال في ختام لقائه معنا جملةً لا أنساها: (صادقوا الإيرانيين، ولكن حذارٍ يومًا أن تصدّقوهم، فأطماعهم في بلادنا كبيرة جدًا)⁽²⁶⁾.

وعلى الرغم من القبول الدولي الواسع الذي حظي بشار الأسد به عند استلامه الحكم، حتى من الولايات المتحدة التي أرادت قلب صفحة التوتر الذي اعتري علاقتها بسورية على خلفية فشل جولات مفاوضات السلام في عهد الأسد الأب؛ فإن بشار الأسد «منذ بدايات حكمه، تورط بسياسات أكثر عدائية تجاه

بعد التراجع والاضطراب الكبير الذي أصاب السياسة الخارجية السورية في عهد بشار الأسد، كثر الحديث في أوساط الموالين للنظام السوري، داخليًا وخارجيًا، عن «أن الأسد الأب لو كان ما يزال موجودًا، لما تعرضت سورية لما تعرضت له»، في إشارة إلى براغماتية الأسد الأب ومرونته وخبرته، وهذا ظاهريًا صحيح؛ فحافظ الأسد بنى تجربته الصعبة والموسومة بالمغامرة باستقطاب حلفاء في دولة غير مستقرة، وهذا ما كان يفتقر إليه الابن. أما في العمق، فيمكن التحفظ على هذا الاستنتاج، ذلك أن الهمّ الأساس في المرحلتين كان الحفاظ على النظام، من دون الأخذ بأي روادع سياسة أو قانونية أو وطنية، والواقع الإقليمي بات أكثر اضطرابًا في عهد الخلف، عنه في عهد السلف، وهنا يبرز دور الأفراد والتمايز في القدرة على قراءة التحولات، واتخاذ الموقف الملائم منها.

وفي هذا السياق، يمكن أن يُذكر ما كتبه الدبلوماسي المنشق صقر الملحم، على صفحته في فيسبوك، في مادته المعنونة «أعرفهم عن قرب»، عن زيارة حافظ الأسد لطهران سنة 1990، حيث كان الملحم أحد الدبلوماسيين العاملين في السفارة السورية بطهران، إذ قال: «قبل زيارة حافظ الأسد إلى طهران، رفض رفضًا قاطعًا أن يتم نقله من مطار طهران إلى مكان إقامته بسيارة تابعة للرئاسة الإيرانية.. بل أصرَّ حافظ الأسد على أن يُحضر معه سيارته الخاصة المصفّحة. وكاد أن يُلغى زيارته، فاضطرَّ الإيرانيون إلى الموافقة على كل طلباته. وقد قمنا (أنا شخصيًا) مع عدد من كبار ضباط القصر الجمهوري بفحص مكان الإقامة عشرات المرات،

(26) Saker Elmelhem : <https://www.facebook.com/saker.elmelhem>

ومرجعيته الإيرانية، ليصبح هو المتحكم في النظام. بقدر ما كان التحالف الإيراني السوري يتعمق؛ كانت حرارة العلاقات السعودية السورية، التي كانت تشكل فيها السعودية سنداً سياسياً ومالياً للنظام طوال عقود، تتراجع، وعلى الرغم من حرص المملكة على عدم خسارتها سورية لمصلحة إيران، فإن زاوية نظر الطرفين إلى الأمور كانت قد اختلفت وتباعدت، بمقدار ما اختلفت أولوياتهما وتحالفاتهما، ما بين واشنطن بالنسبة إلى السعودية، أو طهران بالنسبة إلى النظام السوري، ذلك أن تحالف النظام مع إيران، وتسهيله مشروعها التوسعي في العراق وفي لبنان، جاء على حساب الحضور العربي والنفوذ السعودي في البلدين كليهما.

مع اندلاع الثورة السورية، اتجه النظام إلى حليفه الإيراني وميليشياته، وأدار ظهره للمبادرات العربية، سواء أكانت فردية أم من خلال الجامعة العربية، ما أوقع سورية أخيراً -من حيث النتيجة- في توزيع السيطرة على أرضها إلى أربع مناطق سيطرة، ستبقي الصراع السوري مفتوحاً، إلى أمد يصعب تقديره، ما دامت المعادلات الحاكمة للصراع واقفة عند هذا الحد.

أورثت سياسات النظام التي رسمها وسهر عليها حافظ الأسد بشكل أساسي، واستمرت بعده في بيئة إقليمية ودولية مختلفة، ضرراً جسيماً بمصالح سورية، عربياً ودولياً، وسوف تحتاج إلى جهد كبير، لإعادة ترميم علاقاتها بمحيطها العربي والدولي.

الولايات المتحدة وفرنسا، وبدرجة أقل مع بعض الدول الأوروبية الأخرى⁽²⁷⁾، هذا من جانب، ومن جانب آخر، راح النظام يتعرض لضغوط شديدة، كما لم يتعرض لها بلد آخر، ضغوط داخلية مطالبة بالإصلاح وتغيير النهج، وضغوط خارجية مارستها بالدرجة الأولى الولايات المتحدة التي «تهدف إلى تغيير السياسة السورية تجاه المنطقة، والحد من التدخل في الشؤون اللبنانية، وخفض دعمها للمجموعات الفلسطينية، ومنع تسلل الإسلاميين الراديكاليين إلى العراق»⁽²⁸⁾، ومن ذلك صدور «قانون محاسبة سورية واحترام سيادة لبنان» عام 2003، ثم القرار 1559 عام 2004 الذي دعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، والتوقف عن دعم حزب الله. وبالتشابك مع ذلك، ونتيجة لهذه السياسة، راحت العلاقات السعودية السورية، على وجه الخصوص، تتدهور من أكثر من جانب، ذلك أن انسحاب الجيش السوري من لبنان، كأحد تداعيات اغتيال رفيق الحريري، أتاح لحزب الله ملء الفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب الجيش السوري، ومكن حزب الله بالتدريج من إحكام قبضته على لبنان، لمصلحة النفوذ الإيراني وإزاحة النفوذ السعودي، وعُبر عن ذلك بحرب 2006 وموقف السعودية منها، إذ حملت حزب الله المسؤولية عن اندلاعها، ما دفع بشار الأسد إلى الحديث عن «أشباه الرجال»، قاصداً بعض الزعماء العرب، ثم جاءت محطة 7 أيار/ مايو 2008 واجتياح حزب الله بيروت والجبل، ودخول قطر على خط الوجود في لبنان، نتيجة تراجع النفوذ السعودي، فخرج اتفاق الدوحة الذي أمّن رسمياً، لحزب الله، وسيلة التحكم في الدولة اللبنانية وقراراتها السيادية، بابتداء مفهوم الثلث المعطل، ثم جاءت الثورة السورية واستنجد الأسد بحزب الله وإيران وميليشياتها، لتعطي الفرصة لحزب الله

(27) الإصلاح في سوريا: التآرجح بين النموذج الصيني وتغيير النظام، مركز مالكوم كير كارنيغي الشرق الأوسط، تاريخ النشر 17 تموز/يوليو 2006، الرابط: <https://2u.pw/LhBxRm>

(28) المصدر السابق.

خاتمة

للمعارضة السورية في السنوات الأخيرة، حيث يرحح أن تراجعها كان نتيجة ضغوط أميركية، وبعد التدخلين الروسي والتركي عسكرياً على خط الصراع الدائر في سورية وعليها، وشتها عاصفة الحزم لمواجهة الحوثيين في اليمن؛ فقد بقي موقفها السياسي من النظام ثابتاً طوال السنوات الماضية، غير أنها في الآونة الأخيرة سارت في طريق التقارب مع النظام، في محاولة منها لخلق دور عربي في سورية وإبعادها عن حوض إيران، وأعدت علاقاتها الدبلوماسية مع النظام، وأفسحت المجال لعودة سورية إلى جامعة الدول العربية في مسعى سمي «خطوة مقابل خطوة»، ويتوقع كثير من المراقبين فشل محاولتها، وفشل المساعي العربية في إبعاد النظام في دمشق عن الحوض الإيراني.

يُعدّ تتبع العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وسورية، خلال العقود الخمسة الأخيرة، ذا أهمية خاصة، لأنه يقدم تجربة نوعية لسياسة دولتين مهمتين، في منطقة استراتيجية وغير مستقرة، وتشكو من فراغ أمني كبير، يثير شهية الباحثين عن النفوذ والقادرين عليه، من المنافسين الإقليميين أو الدوليين؛ حيث إن طبيعة السعودية الجغرافية وتاريخ نشأتها أورثتها هواجس أمنية عبّرت عن نفسها بالغموض والميل إلى السرية، ودفعتها إلى البحث الدائم عن حلفاء أقوياء، في حين إنّ سورية كانت وليدة فرصة سانحة، يتطلب الحفاظ عليها تبني البراغماتية، وركن الأيديولوجيا جانباً، والمغامرة وتدعيم الضبط الداخلي بدور إقليمي، سعى إليه وأداره الأسد الأب بمهارة. وبينما استندت السعودية إلى ثراء مادي طالما ساعدها في كسب حلفاء، اعتمدت سورية على ذراع أمني طويل خبير وجاهز لأداء الأدوار التي تخدم استمراره وتفيدته، مادياً أو سياسياً، كلما طُلب، ولمن طُلب هذا الدور، لكن السياسيين تشتركان في هدف أسمى، هو المحافظة على نظاميهما الموسومين بأنهما أنظمة عائلية، وكلاهما يدعيان رفض التغيير من الخارج، في الوقت الذي يستميتان فيه للعمل ضد أي تغيير.

طالما كانت إيران عقدة النجار في العلاقة بين الدولتين، وفي كل الملقّات التي تشابكت بها السياسة، من لبنان إلى العراق إلى فلسطين وحتى اليمن، وبمقدار ما تمتعت به العلاقات بين البلدين من تعاون، واستيعاب لفترات الخلاف والتوتر، على قلّتها في عهد الأسد الأب، فإنها في عهد الأسد الابن سارت على منزلق التدهور والتوتر حد القطيعة.

وعلى الرغم من تراجع موقف السعودية الداعم

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arřtirmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org

أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية



أبحاث اقتصادية



أبحاث قانونية



ترجمات

